بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّن بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا وَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾

المكتب الإعلامي
المركزي

حزب التحرير
HIZB UT TAHRIR

الخميس، ٤ ذو الحجة ١٤٤٤هـ | ٢٠٢٣/٠٦/٢٢م | رقم الإصدار: ١٤٤٤هـ / ٠٤١

بيان صحفي

حرية الإعلام تحت الديمقراطية تبدو أكثر خطورة منها تحت الديكتاتورية!

في ١٠ أيار/مايو ٢٠٢٣، أفادت بعض وسائل الإعلام، بما في ذلك الصحف والتلفزيون، بتوقيف نحو ١٦ مسلماً في مدينتي بوبال وحيدر أباد. وادعت هذه الافتراءات المفضوحة بأن حزب التحرير منظمة إرهابية تعتزم شن الجهاد ضد الهند. وقد تم الاستشهاد بمصادر غير معروفة من وكالات استخبارات مختلفة حكومية واتحادية بما في ذلك بعض الوكالات الأجنبية. ولقد اعتبرت حيازة كتب ومواد مطبوعة تابعة لحزب التحرير لدى المعتقلين أساساً للاتهامات. منذ ذلك الحين، دارت نسخ مختلفة عدة من الاتهامات دورتها عبر الإنترنت، بما في ذلك التي تربط بين المسلمين الـ١٦ المعتقلين وقضية مفتوحة لأعضاء حزب التحرير في ولاية تاميل نادو. حتى المنصات الإخبارية البارزة مثل India Today أو Economic Times of India لم تلتزم بأدنى قواعد المهنية، حيث نشرت باستسهال السردية "التي تم تزويدهم بها" دون إجراء ولو تدقيق أولي حول حزب التحرير! ولو فعلوا ذلك لعلموا بأنه حزب سياسي يعمل لإقامة الخلافة على منهاج النبوة، عبر الكفاح السياسي والصراع الفكري ولا يتبنى العمل المسلح؛ وذلك تأسيا بفعل النبي ﷺ في إقامة الدولة الإسلامية الأولى.

بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، صاغت أمريكا عدواً وهمياً جديداً هو الإسلام، وذلك لكي تبقي جمهورها إلى جانب أولئك الذين يديرون الحكومة الأمريكية. وهذا أوجد مشهدا من الروايات الإعلامية العالمية التي تصور أعمالا جرمية على أنها "إرهاب إسلامي"، بينما في غالبها هي عمليات خططت لها أمريكا وحلفاؤها. ومنذ الحرب الوحشية على الإسلام التي شنتها أمريكا منفردة منذ عام ٢٠٠١، تم تصدير واعتناق هذه الروايات من شركائها الجشعين والحكام الدمى. فمن "أعظم ديمقراطية" إلى "أكبر ديمقراطية"، هناك وفرة في أمريكا والهند في وسائل الإعلام المتواطئة التي تخفي الحقيقة وتنشر الأكاذيب، خاصة عندما يتعلق الأمر بتغطية أخبار الإسلام والمسلمين.

فشهوة علو الشأن في سوق الإعلام، وعقدة إرضاء أصحاب السلطة، والشره للمكافآت من الأثرياء، جميع هذه العلل تشكل ضمانة بأن تصبح المنفعة هي معيار العمل لدى الشخصيات الإعلامية، بدلاً من القيم الرفيعة والسعي للحقيقة.

حرية الإعلام مدعومة ومحمية في الديمقراطية باعتبارها واحدة من المؤسسات الرئيسية المُحاسِبة للمؤسسات الأخرى ضمن الدولة. وتعتبر إحدى المعايير الأساسية التي من خلالها تقيس المؤسسات الغربية عافية ورفاهية الدول الأخرى. فماذا يمكن أن يقال عن المؤسسات الإعلامية المرموقة في الهند - أكبر ديمقراطية - التي فشلت في الالتزام بقواعد السلوك المنشورة على مواقعها الإلكترونية؟ قواعد سلوك مثل القيام بتدقيق بسيط للحقائق، أو أن تكون متوازنة عبر تقديم آراء مخالفة، أو عدم تضليل الناس أو الكذب.

كثيرا ما نرى مصادر إعلامية من مثل مصدر موثوق أو مصدر غير مفصح عنه عند الإشارة إلى الأشخاص في الحكومة كمصدر. هؤلاء الأشخاص الذين نادراً ما يخضعون للمساءلة أمام القانون بسبب زرع كذبة في المجال العام.

ماذا يمكن القول عن وسائل إعلامية تدعي حماية حرية التعبير، في حين تحظر وصول البريد الإلكتروني إليها من غير أن تهتم بمعرفة الرأي الآخر.

ماذا يمكن القول عن وسائل إعلامية قد شلت بالرقابة التي تمنعها من الوصول إلى المواقع الإلكترونية، من الحكومة التي تحاول محاسبتها؟

ماذا يمكن القول عن مجلس الصحافة في الهند، الذي فشل في إشراب قيمة عدم الكذب لأعضائه، والذي وضع قواعد للسلوك قد عطلت مراراً وتكراراً من أعضاء المجلس؟!

ماذا يمكن القول عن وسائل إعلام، في أكبر ديمقراطية، والتي فشلت في محاسبة حكومتها التي تتعامل مع حيازة الكتب والمنشورات على أنها حيازة للأسلحة، فتستحق العقوبة بموجب قوانين UAPA الجائرة؟!

إن الترويج للأكاذيب بطريقة تضلل أو تخفي الحقيقة بشكل متعمد كما نشاهده في الديمقراطيات، لهو أخطر من الصمت عن الحقيقة، كما هو حال الدكتاتوريات.

كما هو معلوم، من أجل التغطية على كذبة يجب اختلاق أكاذيب أخرى. لذلك في الديمقراطيات، ومع وجود ما يسمى بتعدد المؤسسات كآلية مزعومة لضبط ومنع احتكار السلطات، أصبح واجبا اختلاق أكاذيب تكفي جميع هذه المؤسسات للتغطية على كذبة واحدة، وهذا ما يفسد الجمهور ويضلله.

يضع الإسلام قيمة عالية للشخص الذي يحاسب الحاكم من أجل الحقيقة. ففي الحديثٍ، قال رسول الله ﷺ: **«سَيِّدُ الشُّهَدَاءِ حَمْزَةُ بْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، وَرَجُلٌ قَامَ إِلَى إِمَامٍ جَائِرٍ فَأَمَرَهُ وَنَهَاهُ، فَقَتَلَهُ»**.

وعليه، نقول للمسؤولين عن نقل الأخبار للجمهور، الذين ما زالوا يحتفظون بقيمة قول "الحقيقة"، ما عليكم سوى إجراء بحث بسيط على أي من منصات الإنترنت مثل "تشات جي بي تي" أو "ويكيبيديا" أو "غوغل"... إلخ، وسوف تحصلون شرحاً أولياً عن حزب التحرير سيمحو كل الأكاذيب التي تم اختلاقها.

أما بالنسبة لوسائل الإعلام التي قررت بشكل مخز أن تنسى مهمتها في نقل الحقيقة، فنذكرهم بالتزامهم تجاه المهنة بقول رسول الله ﷺ: **«أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِأَكْبَرِ الْكَبَائِرِ؟»** قَالُوا بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ: **«الْإِشْرَاكُ بِاللهِ وَعُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ»** وَكَانَ مُتَّكِئاً فَجَلَسَ فَقَالَ: **«أَلَا وَقَوْلُ الزُّورِ»**، فَمَا زَالَ يُكَرِّرُهَا حَتَّى قُلْنَا لَيْتَهُ سَكَتَ...

المهندس صلاح الدين عضاضة

مدير المكتب الإعلامي المركزي

لحزب التحرير

موقع حزب التحرير
www.hizb-ut-tahrir.org
موقع المكتب الإعلامي المركزي
www.hizb-ut-tahrir.info
تلفون/فاكس: 009611307594 **جوال**: 0096171724043
بريد إلكتروني: media@hizb-ut-tahrir.info